جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص إدارة محلية

في مقياس:

منهجية البحث العلمي 02

من إعداد الدكتورة:

بونوة نادية

السنة الجامعية: 2023/2022

بطاقة التواصل

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
المقياس: منهجية البحث العلمي 02
المستوى الدراسي: السنة الأولى ماستر
التخصص: إدارة محلية
وحدة التعليم: المنهجية
السداسي: الثاني
المعامل: 02
الرصيد: 06
الحجم الأسبوعي: محاضرة (ساعة ونصف) + أعمال موجهة (ساعة ونصف)
اسم ولقب الأستاذ: بونوة نادية
البريد الالكتروني: nadia.bounoua@univ-msila.dz
أسلوب التقييم: امتحان كتابي سداسي
السنة الجامعية: 2023/2022

توصيف المقياس

الفئة المستهدفة: مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص إدارة محلية

المكتسبات (المتطلبات القبلية):

- المعارف المكتسبة والتكوين القاعدي للطالب في العلوم السياسية.
- التحكم في لغة البحث، والإلمام بالضوابط اللغوية الإملائية والنحوية وغيرهما.
- القدرة على التحرير والكتابة في لغة البحث.
- القدرة على المزاوجة بين المعارف المنهجية وتلك الخاصة بمجال التخصص، أي المهارة في إسقاط المعارف المنهجية العامة على واقع العلوم السياسية وتكييفها مع مقتضيات البحث في هذا الحقل المعرفي.
- التحكم في خطوات إعداد البحوث العلمية، وفي تقنيات كتابة البحوث وتوثيقها.

أهداف المادة:

- تمكين الطالب من الحصول على تكوين منهجي ونظري لبناء قدرات تصورية تساعده على دراسة الظواهر وصفاً واستكشافاً وتفسيراً وتصنيفاً.
- التعرف على المعايير والمحددات التي تضبط سبل التعرف على الحقائق العلمية.
- امتلاك الطالب للقواعد الأساسية التي تمكنه من البحث العلمي السليم و تحصيل المعرفة.
- تعزيز المهارات البحثية للطالب باستخدام مناهج البحث العلمي في مجال العلوم السياسية.
- تأهيل الطالب نظريا وعمليا لانجاز وإعداد البحوث العلمية وفق الطرق الصحيحة، والعمل وفق الضوابط المنهجية والتقنية والأخلاقية اللازمة في البحوث العلمية.

قائمة المراجع

- أنجرس موريس، **منهجية البحث في العلوم الانسانية** ، ترجمة صحراوي بوزيد، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2004.
- المنوفي كمال، **مقدمة في مناهج وطرق البحث العلمي في علم السياسة**، القاهرة، 2006.
- بدوي عبد الرحمان، **مناهج البحث العلمي**، القاهرة، دار النهضة، 1965.
- بوحوش عمار و محمود الذنيبات محمد، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- بوحوش عمار، **مناهج البحث العلمي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- طاشمة بومدين، ناجي عبد النور، أصول منهجية البحث في علم السياسة، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، 2013.
- ناجي عبد النور، **منهجية البحث القانوني**، الجزائر مديرية النشر، 2003.
- نصر عارف محمد ، **مناهج وطرق البحث الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1990.
- نصر عارف محمد، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي – النظرية – المنهج** ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
- عوابدي عمار، **مناهج البحث العلمي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
- فاضلي ادريس، **مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- شلبي محمد، **منهجية التحليل السياسي**، الجزائر، دار هومة للنشر، 2002.
- شروخ صلاح الدين، **منهجية البحث العلمي**، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع.

محتوى المقياس

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للمقياس

المحور الثاني: الاقتراب القانوني

المحور الثالث: الاقتراب المؤسسي

المحور الرابع: اقتراب تحليل النظم (الاقتراب النسقي)

المحور الخامس: الاقتراب الوظيفي

المحور السادس: الإقتراب الاتصالي

المحور السابع: اقتراب صنع القرار

المحور الثامن: اقتراب النخبة

المحور التاسع: اقتراب الثقافة السياسية

المحور العاشر: اقتراب الدولة والمجتمع

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للمقياس

أولاً: تعريف الاقتراب:

هو إطار تحليلي يُأخذ كأساس عند دراسة الظواهر السياسية ، كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر بوحدات التحليل المستخدمة أو الأسئلة التي تثار، فالإقترابات هي وسائط بيننا وبين الظواهر المختلفة تعين على تفسيرها استنادا إلى المتغير الذي نرى أنه يملك قدرة تفسيرية أكثر من غيره.

ويمكن اعتبار الاقتراب بمثابة اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيمي معين أو الاهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والاستفسارات والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته (الهدف تحليل الظاهرة السياسية) فيكون معبرا عن إستراتيجية عامة لدراسة الظاهرة.

ثانياً: تعريف المتغير:

المتغير هوخاصية تجريبية تتخذ قيمتين أو أكثر فإذا كانت هذه الخاصية قابلة للتغير كما أو نوعا، من هنا نظر إليها كمتغير، فهي توصيف للظواهر القابلة للتغير أو للقياس وللملاحظة من الظاهرة محل الدراسة.

فالمتغير بمثابة نقل المفهوم (الظاهرة محل الدراسة) من العالم النظري/ المجرد إلى عالم الملاحظة والتجريب، كالبحث مثلا في المشاركة السياسية من خلال قياس معدلات السلوك الانتخابي.

المتغير

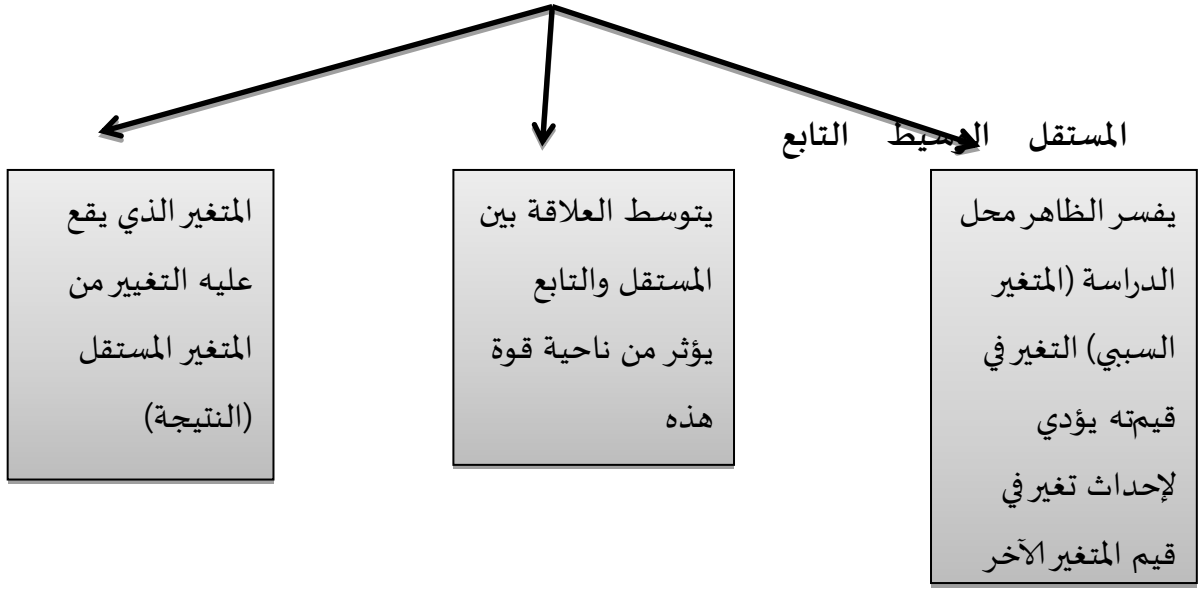

ثالثاً: تعريف المؤشر:

هو دليل وجود الظاهرة في الواقع، فهو معطى قابل للملاحظة، كأن نقول مثلا أن من مؤشرات الديمقراطية المشاركة السياسية هي التعددية الحزبية، التداول السلمي على السلطة ... إلخ.

المحور الثاني: الاقتراب القانوني

إن استخدام الاقتراب في بحوث العلوم السياسية يتحدد من خلال:

- تحديد الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها الاقتراب المستخدم.
- توضيح كيفية استخدامه من خلال اسقاط تلك الافتراضات على العناصر الأساسية للظاهرة محل الدراسة.

يركز الاقتراب القانوني في دراسته للأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، أي مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها، أي على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية أو تفلته من ضوابطها.

ويستخدم هذا الاقتراب في الدراسات السياسية وذلك بوصفه للمؤسسات السياسية للدولة ووصفه لحق التصويت والعملية الانتخابية، وتأثير ذلك على العملية السياسية سواء تعلق بالمشاركة السياسية أو تأثير ذلك على استقرار الدولة، كما يفيد في معرفة مدى التزام القادة والنخب بالقواعد القانونية.

1- المفاهيم الرئيسية للاقتراب:

يقوم على عدة مفاهيم أبرزها مفهوم القوة، السلطة الشرعية، القانون، مبدأ الفصل بين السلطات، مدى تطابق الأنشطة والسلوكات مع القواعد القانونية، دولة القانون، الحريات، المساواة ...

2- الافتراض الرئيسي للإقتراب:

إن الزاوية التي ينطلق منها الاقتراب القانوني في دراسته للحياة السياسية مؤداه أن النظام السياسي عبارة عن نسق من القواعد والقيم القانونية العامة والمجردة تقوم على حمايتها وتنفيذها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية التي تتمتع بسلطة القهر والاكراه.

المحور الثالث: الاقتراب المؤسسي

لقد أدرك العديد من علماء السياسة أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد أبعاد قانونية ودستورية، ومن ثم حدث تحول في بؤرة التركيز وأصبح الاهتمام منصبا على دراسة الحقائق السياسية، كما تركز الدراسة في هذا المقترب على المؤسسة كوحدة للتحليل.

وقد مر هذا الاقتراب بمرحلتين التقليدية التي كان الاهتمام فيها منصبا على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وكانت الدراسة تتميز بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية وتغلب فيه النظرة الوصفية والتاريخية والدستورية، ويتجاهل السلوك السياسي والسياق الاقتصادي والاجتماعي والايديولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات كما يتجاهل الفاعلين غير الرسميين.

فالاقتراب المؤسسي التقليدي يولي أهمية للأبنية والهياكل والأطر الرسمية ومدى التزام المؤسسات بالقواعد الدستورية، ويهتم بدراسة الدولة ومؤسساتها الرسمية كالحكومة والبرلمان والسلطة القضائية والبيروقراطية، ويعتمد الوصف الدقيق لمكونات النظام السياسي.

كما تناول للدارسون النظام السياسي من منطلق القانون الدستوري فنجد كتاباتهم تهتم بوصف الدولة وأركانها ووظائفها القانونية التقليدية أو تصف شكل الدولة (موحدة، اتحادية) أو شكل الحكومة (ملكية، جمهورية) ، وأنواع الحكومات ... إلخ، فالظاهرة السياسية في رؤية هذا الاقتراب يحكمها إطارين هما إطار شرعية المؤسسة، وإطار شكل المؤسسة أي النمط البنائي التراقبي للمؤسسة وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى.

أما المرحلة الثانية (الحديثة) فقد ظهرت مع بروز الحركة السلوكية و انتشارها في ستينات القرن العشرين، أين أصبح هذ ا الا قتراب يهتم بدراسة تفاعل المؤسسة مع بيئتها، وتأثير السياقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية على المؤسسة، وكذلك دراسة تأثير الفاعلين غير الرسميين.

1- الافتراضات الرئيسية للاقتراب:

- تختلف الأنظمة السياسية من حيث حجم السلطة التي تتفق لمؤسساته، ففي نظام سياسي ما قد يوجد برلمان قوي وسلطة تنفيذية ضعيفة، وفي نظام آخر قد يوجد برلمان ضعيف وسلطة تنفيذية قوية، وقد يخضع نظام ثالث لسيطرة العسكريين، بل إن الوزن النسبي للمؤسسة قد يتغير زيادة أو نقصا نا من مرحلة إلى أخرى داخل نفس الدولة.
- تضم كل مؤسسة عددا من الأعضاء لكل منهم دور يؤديه، هذه الأدوار مكمّلة لبعضها البعض وتشغيل هذه المؤسسة مرهون بأداء هذه الأدوار.
- كافة المؤسسات عرضة للتغيير المستمر، هذا التغيير قد يأخذ صورة تطوير المؤسسة أو دمجها في مؤسسة أخرى أو تغيير اسمها مع استمرار أدائها لنفس الوظيفة.
- علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات في المجتمع (مسألة التعاون والصراع).
- حدود تأثير المؤسسة مع مقارنة نطاق ودرجة هذا التأثير من مجتمع لآخر.

2- المفاهيم الرئيسية للاقتراب المؤسسي: يولي هذا الاقتراب أهمية كبيرة للبعد المؤسسي في دراسته للظواهر السياسية المختلفة ، ويرى أن السياسة هي نتاج المؤسسات التي تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية، إلاّ أنه ينبغي أخذ دور الأفراد وقيمهم وكذلك السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمؤسسة بعين الاعتبار.

ويقوم الاقتراب المؤسسي على الشرح والتفصيل للمؤسسة من خلال تقديم شرح مفصل لتكوينها، وتطورها، والأعضاء المشكلين لها، وتنظيمها الداخلي والخارجي، وأدوارها، والوظائف المنوطة بها، ووزنها، ومدى تأثيرها في محيطها، ومدى فاعليتها ... إلخ.

ويعد صامويل هنتنغتون من أبرز رواد الاقتراب المؤسسي، حيث قدم إطارا جديدا لقياس المؤسسة السياسية، وحدّد مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها قياس درجة مأسسة أي مؤسسة وذلك وفقا للمخطط التالي:

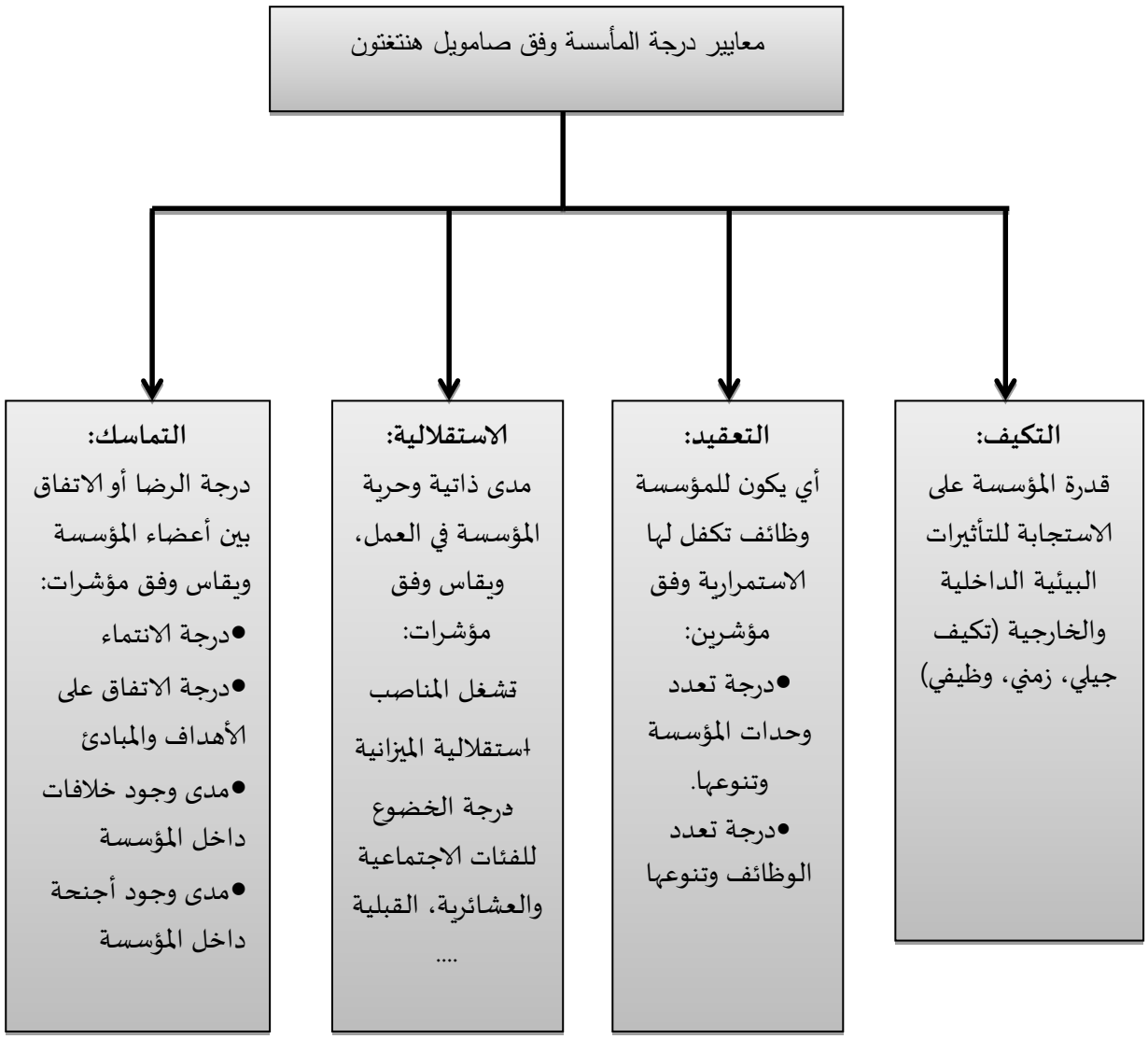

المحور الرابع: اقتراب تحليل النظم (الاقتراب النسقي)

لقد استمد اقتراب تحليل النظم فكرته الأساسية من النظرية العامة للنظم والتي تعد المنطلق النظري التحليلي لجميع المستخدمين لمفهوم النظام في تحليلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي ظهرت في العلوم الطبيعية ثم انتقلت إلى حقل الدراسات الاجتماعية والسياسية، وترتكز هذه النظرية على افتراض مفاده (النظام المفتوح) الذي ينظر إلى ظواهر الكون الحية على أنها نُظم مفتوحة تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة التي توجد فيها.

ويعود الفضل إلى عالم السياسة الأمريكية "دفيد استون" وتطوير اقتراب تحليل النظم وإدخاله إلى حقل علم السياسة، وذلك من خلال مجموعة من الأعمال العلمية أبرزها كتاب النظام السياسي Political System وكتاب تحليل النظم السياسية Analysis of political of life .

1- المفاهيم الرئيسية لاقتراب تحليل النظم:

كَّدَ دافيد إيستون على أنَّه من أجل الوصول إلى نظرية عامة وشاملة يجب تطوير مجموعة مترابطة من المفاهيم في إطار متكامل وعلى درجة عالية من التجريد تُمَكِّن من القيام بالتحليل وتوجيه الإهتمام نحو المحددات الرئيسية للسلوك السياسي، كل ذلك انطلاقاً من أنَّ المفاهيم تشير إلى متغيرات من واقع الحياة السياسية، وأهم هذه المفاهيم هي:

1- النظام (System): يُمثل النظام وحدة التحليل الرئيسية عند **ايستون**، ويُعَّرَفْ النظام بصفة عامة بأنَّه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أنَّ التغير في أحد العناصر المُكَوِّنَة للنظام يؤثر في بقية العناصر فالنظام يتمتع بنوع من الإعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله عن النظم الأُخرى، وله محيط أو بيئة يتحرك فيها .

2- البيئة (Environment): يشير مفهوم البيئة لدى ايستون إلى كل ما هو خارج حدود النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، ولما كانت فكرة النظام السياسي لا تعدو أن تكون فكرة تحليلة فإن الفصل بين النظام السياسي والأنظمة الاجتماعية الأخرى لا وجود له واقعيا بل مجرد فصل نظري للتحليل فقط، وهذا ما يعني أن النظام السياسي يؤثر ويتأثر ببيئته.

3- الحدود (Boundaries): فالنظام السياسي لا يوجد في فراغ بل في إطار بيئة، لذا لابد من الفصل التحليلي بين النظام السياسي وبيئته بوضع نقاط تصورية توضح مناطق انتهاء الأنظمة الأُخرى وبدء حدود النظام السياسي، أي أن هناك حدود للنظام السياسي تفصله عن المحيط أو البيئة بمختلف جوانبها، وإن كان هذا لا يعني إلغاء علاقات التأثير بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية والاقتصادية التي تتم عبر الحدود .

4- المدخلات (Inputs): تشمل مدخلات النظام السياسي على كل ما يتلقاه هذا النظام من بيئته، وهي تشتمل عنصرين رئيسيين هما المطالب والتأييد، فتشير الأولى إلى الرغبات الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بكيفية توزيع القيم وتحقيق أهداف المجتمع، وهي قد تكون عامة كما قد تكون محددة، وقد يكون

التعبير عنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في حين تشير الثانية إلى الإتجاهات والمواقف سواء المؤيد منها أو المعارض للنظام .

5- المخرجات (Outputs): وهي مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام وتكون لها الصفة الإلزامية، ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع .

6- عملية التحويل: هي مجموعة النشاطات والتفاعلات التي يقوم بها النظام والتي بمقتضاها تتحول مدخلات النظام إلى مخرجات في شكل قرارات، سياسات،برامج حكومية، تصريحات إعلامية، فعملية التحويل بمثابة غربلة للمدخلات ذلك أنه بينما يتم التعبير عادة عن مطالب كثير فانه لا يتحول منها إلى مخرجات سوى عدد قليل نسبيا .

7- التغذية الإسترجاعية: وتشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسى الناتجة عن أفعاله (أي عن الآثار التي أحدثتها قراراته وسياساته)، بهذا المعنى تربط المدخلات بالمخرجات في عملية مستمرة، وتكمن أهمية هذه العملية في أنها ضرورية لبقاء النظام لأنه على أساس الوعي بما يحدث بالنسبة للمدخلات تصبح السلطة قادرة على الاستجابة إما بالمضي في سلوكها السابق أو تعديله أو التخلي عنه, فالتغذية العكسية الفعالة تضمن الاستجابة الفعالة, وفى حالة غيابها يتعرض وجود النظام للخطر.

وقد لخَّص أستون "النظام السياسي في كونه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية المتوجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، تبدأ هذه الدائرة بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات وتربط التغذية الاسترجاعية بين هاتين الفتحتين.

ويمكن توضيح أبرز المفاهيم التي بني عليها دافيد إستون اقترابه من خلال الشكل التالي:

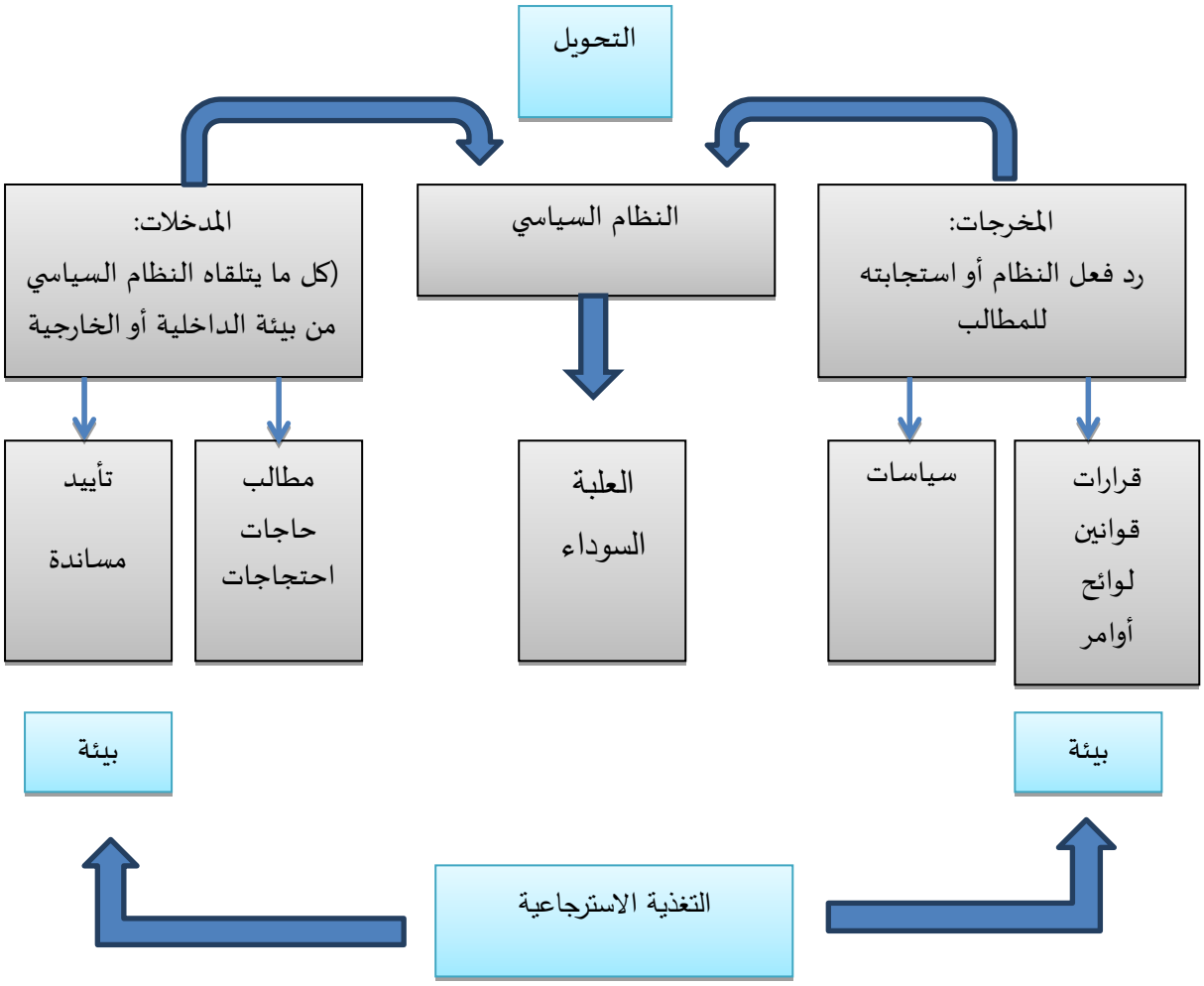

2- الافتراضات الأساسية للاقتراب:

إن النظام حسب إستون عبارة عن مجموعة من العناصر المتداخلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض، والنظام السياسي هو نسق من التفاعلات يسوده نوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله عن النظام الأخرى، وله بيئة يتحرك فيها.

ومن أبرز الافتراضات التي يقوم عليها الاقتراب النظمي ما يلي:

- إن النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الأخرى، ويمتلك قدرة على التكيف مع الضغوط.
- يسعى النظام إلى تحقيق التوازن والاستقرار وذلك من خلال الخصائص التي يمتلكها وتعينه على مواجهة متطلبات البيئة التي يتواجد فيها.
- للنظام مجموعة من الوظائف الضرورية التي لابد له منها من أجل استمراره.
- تمتلك النظم السياسية برامج وآليات لمواجهة بيئاتها، وبفضل هذه الآليات تستطيع النظم السياسية تنظيم سلوكها الخاص وتعديل أبنيتها الداخلية، وتستطيع حتى تغيير أهدافها.
- إن النظام السياسي في حالة حركة دائمة لأنه يتفاعل مع بيئته أخذاً وعطاءً.

المحور الخامس: الاقتراب الوظيفي

تعود المرجعية العلمية للنظرية الوظيفية إلى العلوم الطبيعية والعلوم البيولوجية وهي تقوم على مبدأين أساسيين هما:

- أن الجسم البشري يتكون من مجموعة من الأعضاء في شكل كل متكامل.
- لا يمكن فهم أيّ عضو من أعضاء الجسم إلا في إطار كلية الجسم.

ومن هنا فإن العضو جزء من كُلّ، والعلاقة الرابطة بينهما هي حصراً علاقة تكاملية، وهذا ما يجعل تكاملا بين الوظيفة المنفردة للعضو ووظيفة الجسم ككل.

وقد تم اقتباس مفهوم الوظيفية ضمن علم الاجتماع من قبل مجموعة من المفكرين أمثال: سان سيمون (1760-1825)، أوجست كونت (1798-1857)، إميل دوركايم (1857-1917)، ثم بدأت تهيمن على ساحة علم الاجتماع من عشرينات القرن العشرين من خلال مساهمات كل من رويرت ميرتون وتالكوت بارسونز.

وانتقلت بعدها إلى علم السياسة أين جاءت الصياغة الأخيرة لها في علم السياسة على يد المفكر الأمريكي غابريال ألموند الذي يعتبر من أكثر علماء السياسة تعمقا في دراسة المدخل الوظيفي و استعماله كإطار لدراسة و مقارنة النظم السياسية المختلفة، ويعرف النظام السياسي بأنه: "ذلك النظام من التفاعلات الذي يوجد داخل جميع المجتمعات والذي يقوم بوظيفة التكيف والتوحيد داخليا"، فالنظام السياسي إذن هو المسؤول الشرعي عن المحافظة أو التغيير الجذري للعلاقات الموجودة في المجتمع.

وقد اعتبر غابريال آلموند النظام السياسي ذلك النظام الذي يتضمن التداخلات المتواجدة في جميع المجتمعات ويقدم من خلالها بذلك الوظائف التي ينجزها بواسطة القوة الإجبارية الشرعية أو التهديد باستخدامها، إلا أنه يختلف عن دافيد إستون وغيره من النسقيين بتحديده لمفهوم "الوظيفة" وما يصاحبها من قوة، كمنطلق لتحليل وظائف النظام السياسي.

ويتميز النظام السياسي عنده بخصائص معينة هي:

- الشمول: النظام السياسي يشتمل على جميع التفاعلات سواء من جانب المدخلات أو المخرجات و التي قد تؤثر على استخدام القسر المادي أو إمكانية استخدام النتائج التي تترتب عن ذلك و لهذا فالنظام السياسي يظم البنى الرسمية وغير الرسمية.
- الإعتماد المتبادل: أي أن أي تغيير يحدث في أحد مكونات النظام يؤثر ويحدث تغييرات في مكوناته الأخرى فالعمليات السياسية الفرعية تؤثر في الظواهر الفرعية الأخرى مثلا الإنتخابات قد تغير في وظائف السلطات الثلاث.
- وجود حدود للنظام السياسي: أي أنه توجد نقاط تنتهي عندها النظم الأخرى و يبدأ منها النظام السياسي.
- جميع النظم مهما بلغت درجة سلطتها لها بنى سياسية.
- إن نفس الوظائف يتم أداؤها في جميع النظم السياسية وقد يتم أداؤها بدرجات متفاوتة وعن طريق بنى مختلفة.
- جميع البنى السياسية مهما بلغت درجة تخصصها وسواء وجدت في مجتمعات متمدنة أو بدائية تقوم بوظائف متعددة.

بناء على هذه الخواص حدد آلموند و ظائف النظام السياسي و قسمها إلى نوعين:

أ – وظائف المدخلات: ويرى أنه توجد أربع وظائف سياسية يجب أن يقوم بها أي نظام وهذه الوظائف هي:

- التنشئة السياسية والتوظيف: تقوم التنشئة السياسية بنقل الثقافة السياسية من جيل لآخر أو نشر ثقافة جديدة في حين يقوم التوظيف بتدريب القادة السياسيين الجدد.
- توضيح المصالح: و تعني تحديد المطالب و نقلها من المجتمع إلى صانع القرار السياسي.
- تجميع المصالح: و تعني غربلة وتنظيم المطالب حتى يمكن للنظام السياسي أن يستجيب لها ويتخذ القرارات المناسبة لها.
- الاتصالات السياسية: الاتصال بين عناصر النظام أو بين النظام و بيئته المحيطة.

ب – وظائف المخرجات: و يميز هنا بين ثلاث أنواع من الوظائف هي:

- تشريع القانون.
- تنفيذ القانون.
- التقاضي بالقانون.

هناك وظيفة مشتركة وهي الاتصالات السياسية والتي يتم بها انجاز بقية الوظائف في جانبي المدخلات و المخرجات.

ويعتبر آلموند النظام السياسي نسق يتعرض لتغييرات مستمرة، ويحتاج دائما إلى التكيف لكي يضمن استمراره وبقائه وذلك في سياق عملية تفاعلية يقيمها مع النظم الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع نفسه.

- **مقومات تحليل آلموند للنظام السياسي:**

- اعتبر النظام السياسي متغير مستقل بذاته، يحتوي داخله عملية التحول والتي بمقتضاها يقوم بعملية تلقي المطالب أو المدخلات السياسية وتحويلها إلى مخرجات في شكل قرارات سياسية وقوانين.
- انتقد طرق تحليل النظم لوظائف النظام السياسي سواء داخل المجتمع أو في المحيط الدولي، وقدَّم أمثلة على أداء النظم الرأسمالية ذات الأنماط المختلفة سياسيا وفي حقبات مختلفة، حتى في أوقات تقاربها وتشابهها كالأزمات الاقتصادية الدورية.
- اقترح مفهوم القدرة لتحليل أداء النظام السياسي والظواهر السياسية والإحاطة بها، أو اكتشافها بطريقة أكثر دقة وشمولا.

وقدَّم أسلوب آلموند التحليلي تصنيفا للنظم السياسية من خلال:

- ممارستها ونظمها التي تؤثر على أدائها الداخلي كنظمها الحزبية أو شكل حكوماتها برلمانية أو رئاسية.
- وإضافة مفهوم القدرة كمعيار لتحليل ومقارنة أنماط قراراتها (أدائها) وتفاعلها مع المحيط الداخلي والدولي.

المحور السادس: الإقتراب الاتصالي

1- تعريف الاقتراب الاتصالي:

إن كلمة الاتصال مشتقة من الأصل اللاتيني بمعنى عام أو شائع فالاتصال يسري في المجتمعات سريان الدم في الشرايين إننا لا نستطيع التكيف مع المحيط الذي نعيش فيه إلا من خلال العملية الاتصالية، ويرى **ميللر** إن الإتصال يحدث عندما توجد معلومات في مكان واحد أو لدى شخص ما و يريد توصيلها إلى مكان أخر أو شخص أخر، ويعرفه **هوفلاند** انه عملية يقوم بمقتضاها المرسل بإرسال رسالة لتعديل سلوك المستقبل أو تغييره.

كما يعرف **كولمان و مارش** الاتصال أنه عملية مكونة من خمس عناصر: الشخص المرسل، مضمون الرسالة، الوسيلة، المستقبل، استجابة الأخير، و عرف **فراك دانس** الاتصال أنه العملية التي تتفاعل عن طريق المرسل و المستقبل في إطار اجتمعي معين بانتزاع الاستجابة باستخدام تلك الرموز الشفهية التي تعمل كميراث لتلك الاستجابة.

2- السياسة كنسق اتصالي

لا يمكن الحديث عن عملية سياسية دون الإشارة إلى عنصر الاتصال الذي يمثل محو التفاعل السياسي في الظواهر السياسية المختلفة، وقد ساهم في تطوير نظرية الاتصال عالم الرياضيات السياسية **نوربارو وينر** الذي استخدم مصطلح السيبرنطقيا بمعنى الضبط والاتصال عندما أكد وجود أسس مشتركة بين عمليات التحكم والاتصال والأنساق الاوتوماكية الآلية وعمليات التحكم في الساق البيولوجية، وعليه فان دراسة النظم السياسية من منظور الاتصال هي دراسة السلوكيات أو الأفعال التي تتعلق بتبادل المعلومات "الرسائل" فيما بين الفاعلين السياسيين، و السياسة على مستوى يمكن أن تدرس كنظام اتصالي، إذا لا يتصور صناعة قرار سياسي لا يلعب فيه لاتصال دورا هاما، و هدا لا يتم إلا من خلال المعلومات لمتبادلة بين نخبة صناعة القرار و أعضاء المجتمع، و هكذا يسلط منهج الاتصال الضوء المسائل التالية:

- القنوات التي من خلالها تتدفق المعلومات بين الفاعلين السياسيين.
- أنواع المعلومات أو الرسائل.
- القواعد و الإجراءات التي تحكم الاتصالات داخل النظام السياسي.
- حدة المشاعر المرتبطة برسائل معينة.
- أنواع الاستجابات التي يمكن توقعها من الدين يتلقون الرسائل.

كما تفيد أنماط الاتصال في المقارنة بين مختلف الأنظمة السياسية و يمكن إجراء المقارنة من متغيرات الزوايا التالية:

- تجانس المعلومات السياسية .
- حجم المعلومات السياسية.
- انسياب المعلومات السياسية.
- اتجاه تدفق المعلومات السياسية.

ويتكون النظام الاتصالي من العناصر التالية:

- مصدر الرسالة: أي المعلومات و قد يكون فردا أو جماعة.

- الرسالة نفسها: أي المعلومات التي يبعث ها المرسل عن حدث او مطلب او مشكلة.
- القناة: التي تنقل من خلالها الرسالة إلى المستقبِل.
- المستقبِل: أي الطرف الذي يتلقى الرسالة .
- التغذية العكسية: أي الوعي أو المعرفة بنتائج الأفعال.

3- التحليل الاتصالي للنظام السياسي

يعد كارل دوتش رائد منهج الاتصال في دراسة النظام السياسي عرض أفكاره بهذا الخصوص في عدد من المؤلفات اشرها "العصب الحكومي"، "السياسة و الحكم كيف يقر الناس مصيره"، و في رأيه أن عملية الاتصال تعد بمثابة الجانب المحوري في أي نظام سياسي، حيث تتلقى أجهزة الاستقبال للمعلومات في صورة رسائل وتتولى نقلها إلى مركز القرار و يعتمد هدا الأخير على ذاكرته و قيمه في التوصل إلى القرار الذي يبعث به إلى الأبنية التنفيذية التي تتخذ الأفعال و الإجراءات الكيفية بتنفيذه هذه القرارات و الأفعال التنفيذية تثير ردود أفعال مختلفة تتلقها أجهزة استقبال المعلومات لتحويلها بدورها إلى مركز القرار، و تسمى هده العملية بالتغذية الاسترجاعية يتضمن هذا الإطار الفكري العديد من المفاهيم يمكن تصنيفها في مجاميع أربع هي:

- مفاهيم تتعلق بالأبنية العامة: وتشمل نسق الاستقبال، ونسق الذاكرة، ونسق القيم، ونسق التنفيذ
- مفاهيم تتعلق بتدفق المعلومات و معالجته: وتتضمن مفهوم الحِمل، ومفهوم طاقة التحمل، ومفهوم الاستدعاء
- مفاهيم تتعلق بالعلاقات و آثارها: وتتضمن مفاهيم المخرجات والإبطاء والكسب والتغذية الاسترجاعية.
- مفاهيم تتعلق بالتجديد و التكيف: وتتضمن مفاهيم القدرة على التعلم والتحول الذاتي والمبادرة.

المحور السابع: اقتراب صنع القرار

يعتبر من الاقترابات الشائعة في البحوث السياسية، وهو يعتبر النظام السياسي ميكانيزم لصنع القرارات باعتبارها وظيفة موجودة في كافة أنواع النظم السياسية ولهذا يمكن المقارنة بينها من خلال هذا الميكانيزم.

1- تعريف صنع القرار:

يمكن تعريف صنع القرار **Decision Making** من خلال الإشارة إلى عدد من التعريفات التي تناولتة ، فقد عرّفه ريتشارد سنادر: "هو تلك العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة تجري تعريفها إجتماعيا، وذلك بهدف التوصل مستقبلا إلى وضع معين كما يتخيله واضعوا القرار".

أماّ حامد ربيع فقد عرفه بأنه: "نوع من الإعلان السلطوي وأسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة".

فالقرار السياسي هو مجموعة من النشاطات والأفعال التي يقوم بها أصحاب الشأن لمواجهة موقف بغية تغييره أو تعديله، وتختار السلطات السياسية بديلاً من مجموعة بدائل متاحة قصد حل مشكلة، وهناك من وضع معايير لتمييز القرار السياسي عن غيره من القرارات وهذه المعايير هي: - بنية القرار. - المشاركون في القرار. - المنظمة التي أتخذ فيها القرار. - عملية صنع القرار. - نتيجة القرار.

إن اقتراب صنع القرار ليس نظرية علمية شاملة تتضمن مجموعة من الفروض المترابطة وتسعى لتفسير الظواهر السياسية من خلال الربط بين متغيراتها في صيغة إذا وجد كذا فإنه تحدث كذا، ولكن اقتراب صنع القرار هو إطار فكري يساعد الباحثين والمحللين على التعرف على العوامل والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الذي يتخذ القرار في خضمه.

ويعتبر القرار والأحداث التي تحيطه كأساس ووحدة للتحليل، فلا يمكن تصور عملية سياسية لا تتضمن نمط ما من القرارات، فالعمليات الشريعية والقضائية و الإدارية ينبغي النظر إليها كعميات صنع قرارات وفقا لهذا الاقتراب.

ومن ثَمَّ فإن اقتراب صنع القرار يتضمن مستويات عديدة للتحليل تشكل في مجموعها إطاراً واسعاً ومرنا يساعد على استيعاب الجوانب المختلفة للظاهرة السياسية (الجوانب النفسية التي تؤثر في سلوك صانع القرار، الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأبنية والمؤسسات وأثرها في سلوك صانع القرار).

2- وحدة اتخاذ القرار: يقصد بها الإطار الذي يتولى دراسة البدائل ومناقشتها ثم اختيار أحدها والإعلان عنه، ويهتم هذا الا قتراب بوحدة صنع القرار ومكوناتها وتنظيمها والعلاقات التي تربط أجزاءها ونمط تلك العلاقات والأفراد الذين يمثلونها وقيمهم وشخصياتهم وخبراتهم وارتباطاتهم، فالوحدة القرارية تمثل مجموعة الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ القرار وما تضمه من أفراد وإجراءات تنظيمها وقواعد ضابطة للسلوك، ويتوجب على مستخدم اقتراب صنع القرار أن يلم بوحدات صنع القرار وتشكيلها وأجهزتها وأثر عمليات الاتصال التي تنقل المشاورات والنقاشات وتبادل الآراء والمعلومات بشأن البدائل المختلفة، والعلاقة بين الأجهزة فيما بينها وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى وبالمحيط السياسي والاجتماعي والثقافي السائد في الدولة.

3- بيئة صنع القرار: قسّم سبروت "sprout" البيئة إلى بيئة عملية وبيئة نفسية، فعملية صنع القرار تتداخل فيها قيم صانع القرار وتتضارب وتتشابك مع صورته عن البيئة المادية والاجتماعية التي تحيط به بما فيها وضعية صانع القرار في المؤسسة التي تتخذ القرار والتي تحد من سلطات صانع القرار وتفرض عليهم قيوداً، وتتضمن بيئة صنع القرار نوعين هما:

أ- البيئة العملية (المادية): ويمكن تقسيم العملية إلى بيئة داخلية وبيئة خارجية:

- البيئة الداخلية: وتشير إلى الأوضاع الداخلية من أبنية اجتماعية وأنساق ثقافية وقيمية وتنظيمية سياسية كالأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة ووسائل الإعلام، وطبيعة النظام السياسي والايديولوجية التي يتبناها، والرأي العام وتأثيراته، والموقع الجغرافي للدولة، والعلاقات الاجتماعية السائدة، والوضع الطبقي والحالة الاجتماعية للأفراد، والعلاقات السائدة بين النظام السياسي والمجتمع، ومدى شرعية النظام وكذلك الرفاه الاقتصادي أو التأزم، كل هذه العوامل تؤثر على عملية صنع القرار وعلى صانع القرار وتعد بمثابة قيود تؤثر على صناعة القرار.

- البيئة الخارجية: وتشمل كل عناصر البيئة الدولية التي تقع خارج حدود الدولة، وتتضمن سلوك الوحدات الدولية الأخرى سواء أكانت دولاً أو منظمات دولية أو شركات إقتصادية دولية.

وتتوقف عملية صناعة القرار على الإدراك الدقيق لطبيعة القيود الخارجية التي يحتمل أن يواجهها صانع القرار.

ب- البيئة النفسية (السيكولوجية): وتشير إلى اتجاهات أعضاء وحدات القرار وتصوراتهم ومعتقداتهم وقيمهم وخبراتهم وآرائهم دوافعهم وخلفياتهم الإجتماعية وأحوالهم النفسية وهم يتخذون القرار، فصانع القرار لا يتأثر بالأوضاع الاقتصادية والمؤسسات السياسية والإدارية والأوضاع الدولية فحسب، ولكنه يتأثر بها متشابكة مع مجموعة قيمه وتصوراته أي بيئته النفسية).

4- مراحل اتخاذ القرار: يمر اتخاذ القرار عبر عدة مراحل هي:

أ- مرحلة ما قبل اتخاذ القرار: وتتضمن هذه المرحلة تعريف الموقف وخصائصه ومآلاته، وتتوقف عملية إدراك الموقف على أجهزة صناعة القرار المختلفة، وعلى مكاتب الدراسات والأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام وعلى خبرات الأشخاص الذين سبق لهم التعامل مع مواقف أخرى مشابهة للمواقف الحالية، كما تتوقف على تقويم ردود الأفعال المحتملة من عناصر البيئة المختلفة.

كما يتوقف توصيف الموقف على المعلومات المنقولة ومدى صحتها، فكلما كانت المعلومات دقيقة وسريعة كان ذلك مهما في تشخيص الموقف وصناعة القرار والعكس صحيح.

ب- مرحلة اتخاذ القرار: وتعني اختيار بديل من البدائل بناءً على نقاشات ومفاضلات وترتيب أولويات، وتقييم كل بديل وما ترتب عنه من مكاسب وأضرار وما يتوفر من موارد ووقت

ج- مرحلة تنفيذ القرار وتقويمه: وتتضمن الجهات المخولة والمسؤولة عن عملية تنفيذ القرار وإخراجه من صورته الإعلانية إلى صورته التطبيقية (من ينفذ القرار، متى، كيف، آثار القرار على البيئة ...).

المحور الثامن: اقتراب النخبة

من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي نظرية النخبة السياسية التي يذهب أنصارها إلى أنها حقيقة موضوعية لأن الشواهد التاريخية وواقع المجتمعات السابقة والمعاصرة، تتميز بوجود أقلية حاكمة محتكرة لأهم المناصب السياسية والاجتماعية وبيدها مقاليد الأمور، وأغلبية محكومة منقادة وليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام.

وقد حظيت دراسة النخبة بأهتمام بالغ فى السنوات الأخيرة فى أبحاث العلوم السياسية والإجتماعية، إذ تعتبر نظرية النخبة واحدة من نظريات المرحلة الانتقالية فى تطور السياسة المقارنة بين التقليدية والسلوكية، حافظت على حيويتها المنهجية واقتدارها التحليلي طوال المرحلة السلوكية وما بعدها وذلك لما تتميز به من قدرة على فهم النظم العلمية وتحليلها، وتعود الأصول التاريخية لهذا الاقتراب على وجه التحديد إلى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وذلك عند بداية الاهتمام بدراسة النخبة كجزء من حقل العلوم السياسية، و يرجع الفضل فى ذلك إلى عالمين إيطاليين هما فلفريدو باريتو (1848-1923) وجاتيانو موسكا (1858- 1923).

ومن هذا المنطلق سوف يتم الإشارة لاقتراب النخبة لتحديد معطياته وإمكاناته المنهجية التي يمكن أن تسهم في فهم وتفسير الظاهرة السياسية وذلك من خلال الخطوات التالية:

1- تحديد المقصود بالنخبة:

إن كلمة نخبة في اللغة العربية من أصل الفعل ينخب، نخباً، فهو ناخب الشئ أي أخذ أحسنه, ونخب جمع نخبة أى المختار من كل شئ، ويشير مصطلح Elite فى اللغة الانجليزية إلى جماعة أو جزء منها أختير أو نظر إليه على أنه الأفضل والأكثر نفوذا وقدرة, وتعرف بأنها الفئة القائمة على صنع السياسة وتنفيذها وتلك القادرة على التأثير والمشاركة.

وتُعرّف النخبة بشكل عام: "بأنها مجموعة أو فئة قليلة من الناس يحتلون مركزا سياسياً واجتماعياً مرموقاً"، كما يطلق التعبير على "مجموعة تفوقت أو اكتسبت شهرة فى مجال معين، وتجمع هذه الفئة أعظم الكفاءات في مجال تخصصها"، ويعرفها الدكتور على الدين هلال علي: "أنها هي تلك الأقلية التى تتمايز عن باقي أفراد المجتمع من حيث نفوذها وتأثيرها".

ويعرفها روبرت داهيل: "هم مجموعة من الأفراد يشكلون أقلية وتسود تفضيلاتهم عند حدوث اختلاف التفضيلات المتعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع".

2- تعريف النخبة السياسية:

النخبة السياسية هى طبقة قمة القوة وبالطبع فأنها لا تتضمن كل أعضاء الجسد السياسي مالم يكونوا جميعا يشاركون بنفس القدرة على قدم المساواة فى عملية صنع القرار وأن مدى المشاركة فى القوة يجب أن يتحدد فى كل موقف على حده حيث لا يوجد نمط من القوة العاملة الشاملة.

وعرفها كمال المنوفي: "هي مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون مصادر وأدوات قوة السياسة في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسية في المجتمع".

وتأتي النخبة السياسية كمفهوم حاول المختصون من خلاله تسليط الضوء على جماعة بشرية معينة تعيش في إطار النظام السياسي و تمارس نمطاً من أنماط العلاقة السلطوية بين الحاكم والمحكوم، إذا أن الحاكم الفرد (عملياً) وعبر مر التاريخ لا يستطيع ممارسة السلطة بمفرده دون وجود مجموعة من الأفراد يشاركونه بنسب متفاوتة في ممارسته للسلطة على باقي مكونات الدولة التي يحكمها، وقد اصطلح المختصون لذلك تسمية (النخبة السياسية).

أدى ذلك إلى أن تشارك هذه النخبة بفاعلية أكثر من غيرها من طبقات المجتمع في رسم الحراك السياسي داخل الدولة و مجتمعها السياسي بمختلف الاتجاهات سلباً أو إيجاباً انطلاقا مما تمتلكه من مميزات مقارنة بغيرها من طبقات المجتمع ومن جملة هذا الحراك عملية التنمية السياسية التي تشهدها بعض المجتمعات النامية في أنظمتها السياسية إن تبرير وجود النخبة يستند على أمرين أساسيين هما:

- إن المجتمعات لا يمكن لها أن تُقاد وتحكم من خلال شخص واحد، فمهما بلغت إمكانات هذا الشخص فانه سيبقى عاجزاً عن السيطرة داخل مجتمعه دون وجود طبقة تعمل على فرض احترام أوامره وتنفيذها.
- إن الجماهير غير قادرة على حكم نفسها بنفسها لأنها أغلبية، فهي تبقى عاجزة عن تنظيم نفسها والتحكم بدرجة تماسك تؤهلها لحكم نفسها، الأمر الذي لا يوجد في الأقلية التي تستطيع بتلاحمها وتنظيمها قيادة الأغلبية وذلك لكونها تتمتع بصفة الأقلية التي تسهل تنظيمها إضافة إلى تمتعها بميزات السلطة والقوة والنفوذ، ويكون وجود النخبة مظهراً تشترك فيه كافة النظم السياسية.

3- محددات تحديد النخبة:

- الخلفية الاجتماعية سواء الطبقة أو العرقية أو الدينية أو الإقليمية أو التعليمية أو المهنية... الخ .
- السلوك الاجتماعية السياسي والقيم التي يتبنوها ابتداء من القيم السياسية حتى الملابس.
- مَنظُورُهُم لأنفسهم للعالم من حولهم واتجاهاتهم نحو الأحداث، وهنا يتم الاعتماد على تحليل مضمون خطاباتهم وكتاباتهم.
- الخصائص الشخصية لأفراد النخبة من خلال تحليل السلوك الفردي.

4- مقولات اقتراب النخبة: يستند هذا الاقتراب على مجموعة من المسلمات تتمثل في:

- أن كل المجتمعات تنتظم حول قيم معينة منها الثروة أو القوة أو الهيبة أو المكانة وإن كانت تختلف من مجتمع لآخر كما أن توزيع القيم يختلف من مجتمع لآخر.
- كل النظم السياسية تنقسم إلى شريحتين حاكمين ومحكومين حيث أن النخبة أكثر أهمية حيث أنه من خلال تحليلها يمكن فهم النظام السياسي.
- كل مجتمع به مجموعة محددة من النخب وليس نخبة واحدة.
- النخب السياسية متماسكة ولديها هوية مشتركة.
- النخب السياسية مستقلة.

5- مسالك تحديد النخب: هناك أربعة مسالك رئيسية لتحديد النخبة السياسية والتعرف عليها هي:

- الملاحظة التاريخية: وهو أقدمها حيث استخدمه كل من باريتو وموسكا، ويعتمد على مهارة الباحث والمصادر التي يستطيع الوصول إليها لتحديد من يمكن أن يندرج في إطار النخبة

- المنصب الرسمي: ويتم من خلال تحديد عدد من المناصب الرئيسية في المجتمع التي يعتبر من يشغلها ضمن أعضاء النخبة.

- السُّمعَة: على أساس أن من يُشتَهَر عنهم لدى العامة أنهم أعضاء في النخبة فهم كذلك.

- صُنع القرار: على اعتبار أن كل من يشارك في صنع القرار السياسي هم أعضاء النخبة، المشاركة في صنع القرارات الرئيسية فى المجتمع ما هو إلا دليل على إمتلاك القوة السياسية فى ذلك المجتمع.

المحور التاسع: اقتراب الثقافة السياسية

تمهيد: يتأثر أي نظام سياسي بالبيئة المحيطة به، وتلعب الثقافة السياسية دوراً مهماً في تحديد طبيعة هذه البيئة عبر المدخلات النابعة من البيئة، وعبر توقعات الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع من النظام السياسي، والمطالب التي يضعونها على كاهل هذا النظام.

فالثقافة السياسية تشكل جزءاً مهماً من البيئة أو الوسط الذي يحدث فيه السلوك السياسي، ومن هنا يهدف أنصار هذا الاقتراب إلى الفهم الواضح والمنظم للسلوك السياسي عبر الثقافة السياسية في المجتمع.

1- تعريف الثقافة السياسية: يقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شئون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة، وتعنى أيضاً منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم.

ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي.

وبذلك تكون الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطى نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي، والتي تحدد الإطار الذى يحدث التصرف السياسي في نطاقه، أي أن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاماً ومحكومين.

وعلى ذلك يمكن تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية على النحو التالي:

- تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع.
- الثقافة السياسية ثقافة فرعية، فهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع.
- تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة فهي لا تعرف الثبات المطلق ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل منها: مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، درجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، حجم الاهتمام الذي توليه الدولة لإحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.
- تختلف الثقافة السياسية بين مجتمع وآخر كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع، هذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والمستوى التعليمي .. .

2- مكونات الثقافة السياسية: يمكن الحديث عن مجموعة من العناصر أو المكونات للثقافة السياسية وهي:

- **المرجعية:** وهى تعني الإطار الفكري الفلسفي المتكامل، أو المرجع الأساسي للعمل السياسي، فهو يفسر التاريخ، ويحدد الأهداف والرؤى، ويبرر المواقف والممارسات، ويكسب النظام الشرعية،

وغالباً ما يتحقق الاستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا عن مرجعية الدولة ووجود قناعات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم، وعندما يحدث الاختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية، تحدث الانقسامات وتبدأ الأزمات التي تهدد شرعية النظام وبقائه واستقراره.

- **التوجه نحو العمل العام:** هناك فرق بين التوجه الفردي الذي يميل إلى الإعلاء من شأن الفرد وتغليب مصلحته الخاصة وبين التوجه الجماعي الذي يعني الإيمان بأهمية العمل التعاوني المشترك في المجالين الاجتماعي والسياسي والتوجه نحو العمل العام والإحساس بالمسئولية الاجتماعية اتجاه المجتمع من أهم مكونات الثقافة السياسية، ذلك أن هذا الشعور بالمسئولية يدفع المواطن إلى الإيجابية فى التعامل مع القضايا والموضوعات في ظل ثقافة متشابهة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة.

- **التوجه نحو النظام السياسي:** الاتجاه نحو النظام السياسي والإيمان بضرورة الولاء له والتعلق به من ضرورات الإحساس بالمواطنة وما ترتبه من حقوق والتزامات، فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام المعقول للعمل السياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة، ويتضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كل على حدة، كما تفرض الثقافة السياسية معرفة حدود المشاركة في هذا النظام مثل السن والجنس والمكانة الاجتماعية والوضع العائلي.

- **الإحساس بالهوية:** يعتبر البعض أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية، ذلك أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام كما يساعد على بقاء النظام وتخطيه الأزمات والمصاعب التي تواجهه، فضلاً عن أن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات، كما يمكن من فهم الحقوق والمشاركة الفاعلة فى العمليات السياسية من خلال التعاون مع الجهاز الحكومي والمؤسسات السياسية وتقبل قرارات السلطة السياسية والإيمان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة.

3- المفاهيم الأساسية لاقتراب الثقافة السياسية:

- **الثقافة السياسية :** وتعد بمثابة المفهوم المحوري الذي سُميَّ الاقتراب على أساسها وقد أدخل **جابرييل ألموند** هذا المفهوم إلى نطاق التحليل السياسي في عام 1956 عندما نشر مؤلفاً بعنوان "الثقافة السياسية"، حيث عرَّفها بأنَّها: "توجهات واتجاهات الغالبية العظمى من أفراد المجتمع صوب النظام السياسي في كلياته وجزئياته وكذا رؤية الفرد لدوره في النظام السياسي".

ومن هذا المنطلق يثير اقتراب الثقافة السياسية مجموعة من التساؤلات: كيف ينظر الأفراد إلى النظام السياسي ككل بصفة عامة؟ وما هي نظرتهم إلى مختلف مكونات النظام السياسي سواء من حيث الدور الذي تضطلع به ومدى قدرته على تحقيق هذا الدور؟ كيف يرى الفرد دوره في النظام السياسي؟ وإلى أي حد يرى أنَّه ينبغي عليه أن يلعب دوراً وأن يشارك في الحياة السياسية؟

- **التوجهات:** يشير التوجه إلى كل ما هو كامن ودفين في النفس البشرية نتيجة التنشئة قد يدركها الفرد وقد لا يدركها، وتؤثر توجهات الأفراد على اتجاهاتهم ومن ثم على سلوكهم فإذا ما نشأ الفرد في بيئة متدينة مثلاً فإنَّ هذا يخلق لديه توجهاً دينياً وبالتالي تتحدد اتجاهاته وسلوكياته في هذا الإطار.

وفي إطار تطويرهم لاقترب الثقافة السياسية استند **ألموند وفيربا** على دراسات كل من **تالكوت بارسونز وإدوارد شيلز** في علم الإجتماع السياسي حول مكونات التوجهات وميّزا بين ثلاثة أشكال من التوجهات السياسية هي:

-**التوجه الإدراكي:** ويقصد بذلك المعرفة بخصوص النظام السياسي والأدوار المنوطة به وشاغلي هذه الأدوار. وكذا مدخلات النظام ومخرجاته...الخ.

-**التوجه العاطفي**: ويقصد بذلك مشاعر الأفراد اتجاه النظام السياسي ككل أو أي من أجزائه ومكوناته من كُره وحُب.

-**التوجه التقييمي:** ويقصد بذلك الأحكام والأراء التي يصدرها الأفراد عن النظام السياسي، والتي تتحدد بناء على إدراكهم ومعرفتهم بالنظام السياسي ومشاعرهم صوبه.

واستناداً إلى ذلك، ميَّزَ **الموند وفيربا** بين ثلاثة أنماط مثالية من التوجهات السياسية وهي:

* **التوجهات السياسية الضحلة أو الضيقة** : والتي تسود المجتمعات التقليدية حيث لا وجود للأدوار السياسية المتمايزة أو التخصص ويمكن للفرد بأن يقوم بأكثر من دور أو وظيفة مثل شيخ القبيلة الذي يلعب دور المشروع والحاكم والقاضي والقائد العسكري، وتتسم التوجهات السياسية الضحلة بغياب توجهات الأفراد صوب النظام السياسي أو ضعفها على أساس إدراك أن النظام السياسي لن يستجيب لمطالبهم ومن ثم تدني أو عدم اعتقاد الفرد بأنَّ له دور في النظام ينبغي عليه القيام به.

* **توجهات الخضوع** :وتتسم بدرجة عالية من توجهات الأفراد صوب مخرجات النظام السياسي إدراكاً منهم بتأثيرات النظام السياسي القوية على الحياة اليومية العادية لهم، إضافة إلى درجة محدودة من توجهات الأفراد صوب مدخلات النظام السياسي إدراكاً منهم بضعف قدرتهم في التأثير عليها.

* **توجهات المشاركة** :وتتسم بدرجة عالية من التوجهات صوب مخرجات النظام السياسي، إضافة إلى درجة عالية أيضاً من التوجهات صوب مدخلات النظام السياسي اقتناعاً من الأفراد بقدرتهم على التأثير فيها، ومن ثم يضطلع الأفراد بدور فعَّال ويتراوح تقييمهم لأداء النظام السياسي بين القبول العام والرفض التام لأي من مخرجات النظام.

4- الافتراضات الأساسية التي يرتكز عليها الاقتراب : ينطلق أنصار هذا الاقتراب من افتراض أنَّ هناك علاقة بين الثقافة السياسية والسلوك السياسي باعتبار أنَّ السلوك السياسي هو وليد الثقافة السياسية في المقام الأول، وعليه فإذا أراد الباحث أن يفهم الواقع السياسي أو السلوك السياسي في مجتمع ما فلابُدَّ له من أن يفهم الثقافة السياسية في هذا المجتمع.

وباعتبار أنَّ الثقافة السياسية السائدة هي التي تحدد السلوك السياسي فقد نُظِرَ إليها باعتبارها المتغير المستقل الذي يؤثر على النظام السياسي أو السلوك السياسي باعتباره متغيراً تابعاً بما يعنيه ذلك أنَّه إذا حدث تَغَيُّراً في الثقافة السياسية فإنَّه يترتب عليه تغيراً في السلوك السياسي.

والثقافة السياسيّة ليست فطرية بل مكتسبة وتراكمية مُتغيرة غير ثابتة من خلال التنشئة السياسية، وبذلك تكون الثقافة السياسية هي نتاج التنشئة السياسية، والتي يتم بمقتضاها نقل القيم والأفكار والمعتقدات من جيل لآخر، ويقوم بذلك عدد من مؤسسات التنشة مثل الأسرة والمدرسة وأجهزة الإعلام وغيرها.

5- العوامل التي عززت استخدام اقتراب الثقافة السياسية: هناك مجموعة من العوامل التي عززت من استخدام هذا الاقتراب في تحليل النظم السياسية من جهة واستخدامه كمعيار للمقارنة منها من جهة أخرى هي:

- أن النظم السياسية في علاقاتها المتشابكة داخليا وخارجيا تظم جوامب متعددة (المؤسسات الرسمية وغير الرسمية) إضافة للثقافة السياسية، فهي جزء مهم في تكوين وعمل النظم السياسية المخلتفة.
- يرى فيربا أن الثقافة السياسية لأي نظام سياسي تساعد في تفسير السلوك السياسي للأفراد والجماعات داخل أي نظام سياسي وحتى النظام السياسي نفسه، لذا يرى أنه لا يمكن إهمال الثقافة السياسية لأنه لا يمكن تفسير السلوك السياسي من خلال الدساتير والمؤسسات فقط.

المحور العاشر: اقتراب الدولة والمجتمع

ثمة اتجاه يؤكد على أن المجتمع باعتباره سابقا على الدولة فإنه الأكثر تأثيرا عليها، ويعزز أنصار هذا الاتجاه موقفهم بالإشارة إلى مشاهدات متعددة، فشكل الدولة ابتداءً هو انعكاس لطبيعة المجتمع، فالصفة الفيدرالية للدولة مثلا تعبر عن طبيعة اجتماعية معينة حيث أن المجتمعات المنقسمة عرقيا أو التي تتسم بطابع مجزأ ومستقل هي التي تفرض الطابع الفيدرالي للدولة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا، وفي المقابل فإن أحد تفسيرات الطابع المركزي للسلطة في الدول الموحدة هو طبيعة المجتمع كمجتمع متجانس موحد في لغته وثقافته ، وفي المقابل ثمة اتجاه آخر يبرز أن سعي الدولة لأن تكون لها الغلبة في التأثير على المجتمع والسيطرة عليه ما جاء في تعريفاتها هو أنها من تقوم بتحديد من يحصل على ماذا ولماذا، كما أن الدولة تسعى لتعظيم سيطرتها من خلال احتكارها استخدام العنف المشروع.

والجدل بين هذين الاتجاهين أفرز اتجاها ثالثا أكّد على خطأ بحث أولوية تأثير أحدهما على الآخر، وعدم دقة الفصل بين الدولة والمجتمع لأن ثمة تداخلا وتشابكا بينهما، ومن ثم يصبح التساؤل حول العوامل المحددة لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع أكثر من حسم طبيعة هذه العلاقة لصالح الدولة أو المجتمع.

1- العوامل المحددة للعلاقة بين الدولة والمجتمع: يمكن الحديث عن ثلاثة مجموعات أساسية من العوامل المحددة لعلاقة الدولة بالمجتمع نفصلها كما يلي:

- **تقاليد الدولة وخصائصها:** فمن الناحية القانونية هناك أكثر من مائتي دولة حول العالم، لكنها مختلفة من حيث رسوخ الدولة داخل المجتمع ودرجة السيطرة وقوة المؤسسات السياسية الرسمية، فتقاليد الدولة ترتبط بمعايير مثل تاريخ ظهور جهاز الدولة، ومدى قوة هذه الأجهزة تاريخيا، ومدى إيمان الناس بوجود الدولة وخوفهم منها، أي أن ثمة عناصر وخصائص مادية للدول بالإضافة إلى عناصر معنوية إدراكية ثقافية.
- **صفات المجتمع:** من حيث درجة تجانسه أو تنوعه عرقيا ولغويا ودينيا ومذهبيا، وطبيعة تكوينه الطبقي والعمري والنوعي وغيرها من الخصائص.
- **السياق:** وهو مجموعة العوامل الخارجية الإقليمية والدولية المؤثرة على التفاعل بين الدولة والمجتمع.

2- الاهتمام بالعلاقة بين الدولة والمجتمع وإعادة الاعتبار للدولة (مفهوم الضبط الاجتماعي)

لقد تراجع الاهتمام بمفهوم الدولة ودورها خلال الستينيات والسبعينيات وحتى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي وتحول إلى مفهوم مهمل نتيجة اعتبارات متعددة منها:

- الاعتقاد بأن مفهوم الدولة مفهوم تاريخي يعبر عن تأثير المنهج القانوني الدستوري على علم السياسة، لذا من ضرورة الاهتمام بمفهوم النظام السياسي كمفهوم مركزي جديد في علم السياسة.
- تأثير المدرسة السلوكية خلال تلك الفترة وإعطاء الأولوية للسلوك كبؤرة للتحليل بدلا من المؤسسة.
- تأثيرات كلا من الأيديولوجيتين الليبرالية والماركسية، إذ أن الدولة في التحليل الليبرالي هي حكم محايد بين الطبقات أو الجماعات بما يقلل من أهمية دراستها، أما الايديولوجية الماركسية في تفسيراتها السائدة فترى الدولة جزءا من البناء الفوقي وإنعكاسًا للطبقات وهي مجرد أداة للطبقة المهيمنة لفرض هيمنتها وبالتالي

تصبح دراسة الدولة ذات أهمية ثانوية، وتصبح الأولوية لدراسة البناء الطبقي باعتباره يشكل البنية التحتية الحقيقية للتفاعلات وللتطور التاريخي.

وقد جاءت عودة الاهتمام بمفهوم الدولة إلى قلب التحليل السياسي تأثرا بالعلوم الأخرى، وخاصة الأنثروبولوجيا السياسية وعلم الاجتماع السياسي، وقد ساهمت هذه العلوم في تطوير مفهوم "الضبط أو التحكم الاجتماعي" باعتباره الوظيفة الرئيسية التي لا غنى عنها في أي مجتمع أو جماعة بشرية لضمان استمرارية المجتمع وضبط أمنه واقتصاده.

ويستحضر هذا المفهوم بوضوح العلاقة بين الدولة والمجتمع وهو بهذا المعني يعيد الدولة إلى قلب التحليل السياسي، ويقصد بالضبط الاجتماعي في أوسع معانيه وضع الحدود والقواعد لتنظيم حياة البشر في تعاملهم مع بعضهم البعض، أي وضع القواعد التي تحدد ماهية السلوكيات والتصرفات المقبولة أو المرفوضة في المجتمع في مختلف المجالات وفرض احترام هذه القواعد من خلال آليات متعددة من بينها توقيع الجزاءات على المخالفين لها، مع اتساع نطاق هذه الجزاءات بين مجرد الاستهجان وصولا إلى الحرمان من الحق في الحياة سواء بسلطة القانون (عقوبة الإعدام) أو غير ذلك (مثل عادات الثأر مثلا).

ويمكن تحليل النظم السياسية والمقارنة بينها على حسب العلاقة بين الدولة والمجتمع انطلاقا من مفهوم الضبط الاجتماعي من خلال السعي للإجابة على عدة تساؤلات من أهمها:

- ما هي أنماط السلوك المقبولة في المجتمع في المجالات المختلفة، سواء على مستوى الممارسات الاجتماعية العامة فيما يختص بالمأكل والملبس، أو فيما يتعلق بالممارسات السياسية مثل المشاركة السياسية في الانتخابات من عدمها؟.

- وما هو مضمون الضبط الاجتماعي ومجالاته؟ فجميع المجتمعات فيها درجة من الضبط الاجتماعي لكن العبرة بمضمون هذا الضبط: هل يصل إلى درجة إلغاء فردية الإنسان وذاتيته أو يسعى لذلك أم أنه يبقى في إطار الحد الأدنى للحفاظ على أمن المجتمع؟ فأشكال ودرجات ومجالات وحدود الضبط الاجتماعي تختلف من بلد لآخر بما يشكل مجالا للمقارنة وتحليل مصادر الاختلاف ودلالاته.

- من يمارس الضبط الاجتماعي؟ وتكشف إجابة هذا السؤال عن عدم احتكار الدولة والمؤسسات الرسمية لعملية الضبط الاجتماعي، ويسهل إدراك ذلك لدى ملاحظة تلاقي الضبط الاجتماعي في جانب كبير منه مع عملية التنشئة التي تشكل أحد وجوه الضبط الاجتماعي إذ تعني بزرع قيم لضمان استقرار المجتمع أو توجيه السلوك على نحو معين، وبهذا المعنى فإن قائمة الفاعلين الممارسين للضبط الاجتماعي تتسع لتشمل ابتداء الأسرة ثم المؤسسات الدينية والمؤسسات التعليمية والإعلام والأحزاب والنقابات وشلل الأصدقاء والمعارف وغيرها من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، أي أن المجتمع شريك للحكومة في ممارسة الضبط الاجتماعي، ويقود ذلك بالضرورة إلى تساؤلات أخرى حول طبيعة العلاقة بين الطرفين في إطار هذه الممارسة.

- ما هي أبعاد التفاعل (الصراع/التعاون / التكامل/ ...) حول تنظيم حياة الناس؟ فنتيجة عدم احتكار الدولة للضبط الاجتماعي يثور التساؤل حول من له السيطرة أو الدور الأكبر في الضبط الاجتماعي: هل تقوم الدولة بالدور الأكبر أم منظمات المجتمع، وفي أي مجالات؟ وهل قوة دور أي منهما تأتي على حساب قوة الطرف

الآخر ودوره؟ كيف يتم تحقيق الضبط الاجتماعي من قبل مختلف المؤسسات؟ ، أي يصبح التحليل السياسي معنيا بتحديد من يمارس الضبط الاجتماعي؟ وكيف يمارسه؟ وما هو مضمون هذا الضبط؟.

قد يكشف التحليل الأولي عن حالة من التنافس بين الدولة والمجتمع إذ تسعى الدولة لزيادة نصيبها من الضبط الاجتماعي باعتبار ذلك أساسيا لدعم شرعيتها وفرض الطاعة والقبول على الناس في مقابل سعي المجتمع للحفاظ على هامش الاستقلالية لممارسة دوره في السيطرة الاجتماعية، وقد تواجه الدولة جماعات رافضة لدورها على نحو ما يتجسد في أوضح حالاته في نزعات الانفصال أو زيادة الاستقلال عن الدولة لدى جماعات مثل الأكراد في العراق وتركيا وكذلك جنوب السودان وغير ذلك، فالمجتمع قد يعترض على سيطرة الدولة استنادا إلى أسس دينية أو عرقية أو لغوية أو طبقية مع تفاوت درجات التعبير عن هذا التحدي، لكن تظل السمة المشتركة هي ديناميكية المجتمع والدولة في التفاعل بينهما على السيطرة الاجتماعية.

3- تفكير أولي في الموضوعات المقترحة للبحوث حول العلاقة بين الدولة والمجتمع: يطرح تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع موضوعات متعددة للبحث والنقاش منها:

- موضوع بناء الدولة وبناء الأمة.
- شرعية الدولة: من أين تستمد الدولة شرعيتها وعلى أي أساس تطالب المواطنين بالطاعة، هل على أساس الفاعلية والإنجازات أم التمثيل وتعبير القرارات عن اختيارات المواطنين أم ماذا؟
- صفات الدولة: إلى أي مدى تتوافر صفات الدولة وتقاليدها وما تأثيرات ذلك ودلالاته على العلاقة بين الدولة المجتمع.
- تأثيرات التنوع (الانقسام) في بنية المجتمعات على الدولة وبنائها وشرعيتها وعلى عملية التحكم والضبط الاجتماعي.
- الطابع المركب لكل من الدولة (بين عسكريين، بيروقراطيين، مصلحين، محافظين، دينيين، ثوريين..) والمجتمع (بقطاعاته الدينية واللغوية والمهنية ..) وأنماط العلاقات بين القطاعات المختلفة فيهما بين التعاون والتنافس والصراع.
- دور المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في التعبئة الاجتماعية وكيفية القيام بهذا الدور وارتباطه بأنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع.
- موضوع قوة الدولة وفشلها وانهيارها من منظور علاقة الدولة والمجتمع: ويتطرح ذلك تساؤلات متعددة مثل: من أين تكتسب الدولة قوتها ومتى وكيف تفقدها؟ هل يؤدي ضعف الدولة إلى انهيار الدولة ؟، وهل يؤدي ذلك إلى انهيار المجتمع؟
- كيف يؤثر المجتمع على شكل النظم السياسية وكيف يؤثر المجتمع على تغيير النظم السياسية.
- متى تتمرد المجتمعات على دولها: ما الذي يوصل المجتمعات لهذه الحالة ولماذا تفشل الدول في استيعاب هذه التغيرات ومطالب هذه القوى؟.